

أصول الفقه

[116] آراء العقلاء كافة بما هم عقلاء . وحينئذ بعد حكم العقل النظري بالملزمة يستكشف حكم الشارع على سبيل القطع ، لانه بضم المقدمة العقلية المشهورة التي هي من الآراء المحمودة التي يدركها العقل العملي إلى المقدمة التي تتضمن الحكم بالملزمة التي يدركها العقل النظري - يحصل للعقل النظري العلم بان الشارع له هذا الحكم ، لانه حينئذ يقطع باللازم وهو الحكم بعد فرض قطعه بثبوت الملزوم والملزمة . ومن هنا قلنا سابقا : إن المستقلات العقلية تنحصر في مسألة واحدة ، وهي مسألة التحسين والتقبيح العقليين ، لانه لا يشارك الشارع حكم العقل العملي الا فيها ، أي ان العقل النظري لا يحكم بالملزمة الا في هذا المورد خاصة (1) . وجه حجية العقل : 4 - إذا عرفت ما شرحناه ، وهو ان العقل النظري يقطع باللازم ، اعني حكم الشارع ، بعد قطعه بثبوت الملزوم الذي هو حكم الشرع أو العقل ، وبعد فرض قطعه بالملزمة - نشرع في بيان وجه حجية العقل ، فنقول : لقد انتهى الامر بنا في البحث السابق إلى أن الدليل العقلي ما أوجب القطع بحكم الشارع ، وإذا كان الامر كذلك فليس ما وراء القطع حجة ، فإنه تنتهي إليه حجة كل حجة ، لانه - كما تقدم ص 19 - هو حجة بذاته . ولا يعقل سلخ الحجة عنه . وهل تثبت الشريعة الا بالعقل ؟ وهل يثبت التوحيد والنبوة الا بالعقل ؟ وإذا سلخنا انفسنا عن حكم العقل فيكيف نصدق برسالة ؟ وكيف نؤمن بشريعة ؟ بل كيف نؤمن بانفسنا واعتقاداتها ؟ وهل العقل الا ما عبد به الرحمن ؟ وهل يعبد الديان الا به ؟ _____ (1) راجع البحث الرابع في اسباب حكم العقل العملي ج 2 ص 223 فما بعدها لتعرف السر في التخصيص بالاراء المحدودة . (*)